

دراسات محكمة

صورة المغرب على المستوى الدولي:

دلالات وتداعيات الانتخابات التشريعية

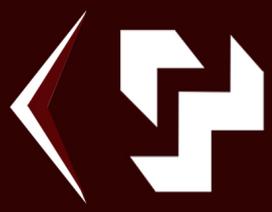
ليلى الرطيمات

أستاذة باحثة في القانون الدولي والعلاقات الدولية

بكلية العلوم القانونية والسياسية، جامعة الحسن الأول- سطات

All rights
reserved

جميع الحقوق
محفوظة



الانتخابات التشريعية

تقديم:

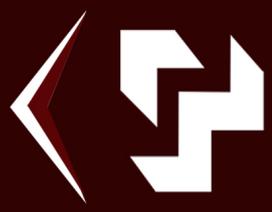
شهد المغرب في 7 أكتوبر 2016 ثاني انتخابات تشريعية وفق دستور 2011، حيث جرت العملية الانتخابية في سياق داخلي وخارجي متسم بمتغيرات متسارعة. على مستوى المتغيرات الخارجية عرف المشهد الإقليمي تحولات جيوسياسية نتج عنها واقع جديد وتحديات أمنية غير مسبقة بالمنطقة العربية، والتي كان من أبرز سماتها الصراعات الطائفية، والتفجيرات الإرهابية، والمواجهات العسكرية، والتدخلات الأجنبية.

إلا أنه، ورغم الفروق الواقعية بين الدول العربية، فإن هناك يقينا يتبدى وهو أن الشعوب في كل مكان من العالم، ومنها العالم العربي هي بصدد أن تصبح فاعلا سياسيا حقيقيا. وهو ما يؤكد مقولة المفكر زبغنيو بريجنسكي "الآن، كل البشرية هم نشطاء سياسيون"⁽¹⁾، والعالم العربي ليس بمعزل عن هذه الظاهرة العامة. غير أن نتائج الحراك السياسي اختلفت من دولة إلى أخرى حسب درجة نضوج تجربة الانتقال الديمقراطي بها.

أما على المستوى الداخلي، فقد تميزت ظروف إجراء الانتخابات التشريعية بسعي النظام السياسي المغربي إلى جعل انتخابات 7 أكتوبر محطة انتخابية ناجحة، وذلك من جهة أولى لاستمراره في تسويق ما يسمى "بالاستثناء المغربي" حتى تستمر الصورة التي رسمها أمام المنتظم الدولي بعد الحراك العربي باعتباره نموذج نجح في إسكات حراك 20 فبراير بشكل سلمي بإقرار دستور 2011، ومن جهة ثانية لتوفير أدلة مقنعة في مواجهة خصومه حول مشكل الصحراء المغربية الذي يعرف انعطافة وتحولات كبيرة ومتسارعة.

في ظل هذا السياق الداخلي، لا بد من استحضار معطى أساسي تميز به الحقل السياسي المغربي إبان انتخابات 7 أكتوبر، والمتمثل في استمرار هيمنة المؤسسة الملكية على الحقل السياسي، رغم إقرار دستور 2011 بعض الصلاحيات لرئيس الحكومة، ودسترة المنهجية الديمقراطية التي بموجبها يعين الملك رئيس الحكومة من الحزب الحاصل على أكبر كتلة نيابية، فإن الدستور لازال يحتفظ بصلاحيات واسعة للملك في الحكم، بدءا بقطاع الخارجية الذي يعد المجال "المحفوظ للملك"، و

(1) زبغنيو بريجنسكي مفكر إستراتيجي ومستشار للأمن القومي الأمريكي السابق في إدارة جيمي كارتر.



الانتخابات التشريعية

المجال الديني باعتباره مؤطرا بمؤسسة إمارة المؤمنين، مروراً بسلطة التعيين، وصولاً للإشراف على المؤسسات الإستراتيجية بالبلاد، كما أن كل المشاريع الاقتصادية الهامة والكبرى تشرف عليها المؤسسة الملكية.

في هذا السياق، شهدت الساحة الحزبية المغربية إبان انتخابات 7 أكتوبر 2016، استمرار هيمنة القطبية الثنائية الحزبية بين حزب العدالة والتنمية ذو المرجعية الإسلامية من جهة، وبين حزب الأصالة والمعاصرة ذو المرجعية العلمانية المعلنة من جهة أخرى، مع أن الأحزاب المتبارية المختلفة شارفت على الأربعين حزبا قد راهنت في البداية على تأييد حملاتها الانتخابية على أساس تبخيس حصيلة حكومة السيد عبد الإله بنكيران في ولايتها الأولى، إلا أنها سرعان ما تبرمت عن ذات الرهان عندما حولت الآلة الإعلامية الضخمة لحزب العدالة والتنمية بوصلة الصراع الجاري من حقل محاسبة الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية، إلى فضاء المباراة السياسية التي بناها الحزب على أساس ثيمات "التحكم" واستمرارية عرقلة مشروعه في الإصلاح من لدن أطراف لم يكن يسميها، لكنه كان يلمح إليها بالمباشر الذي لا يقبل التأويل.⁽¹⁾

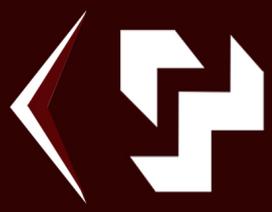
في ظل متغيرات داخلية وخارجية متسارعة ومعقدة، استطاع حزب العدالة والتنمية الفوز للمرة الثانية في ظل الإصلاحات التي أعقبت دستور 2011، وأن يتجاوز كافة التوقعات التي روجت لتراجعها قبل الانتخابات البرلمانية التي أجريت في السابع من أكتوبر المنصرم، ليحصده الحزب على 125 مقعدا ويحصل على المركز الأول. مكرسا ريادته في صدارة النتائج بـ 18 مقعدا إضافيا مقارنة بالحصيلة التي حققها في الانتخابات التشريعية لسنة 2011⁽²⁾، تأتي تلك النتيجة فيما يعاني تيار الإسلام السياسي حالة من التراجع السياسي والتنظيمي في العالم العربي. غير أن المغرب يعد من أهم النماذج التي عبرت عن إمكانية إتاحة الفرصة للإسلاميين للمشاركة في الحياة السياسية وإدماجهم فيها.

بعد ترقب مشحون بالتنبؤات والمراهنات، أفرزت صناديق الاقتراع المتعلقة بانتخاب مجلس النواب مجموعة من الحقائق التي تبقى في حاجة إلى تحليل لاستشراف تجلياتها المختلفة، اعتبارا لكون الانتخابات -خاصة التشريعية منها- تبقى هي المحدد لنوعية السلطة التنفيذية المقبلة، والتي لم تعد فقط محض لحظة وطنية، بل هي إشارة دولية يلتقطها المحيط الخارجي لتحديد درجة النضج

(1) د. يحيى يحيياوي: حسابات ما بعد الانتخابات التشريعية في المغرب، مقال منشور بالموقع الإلكتروني للجريدة بتاريخ 9 أكتوبر 2016 يمكن الاطلاع عليه على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.aljazeera.net>

(2) يمكن الاطلاع على المعطيات الخاصة بنتائج الانتخابات التشريعية لـ 7 أكتوبر 2016 على الموقع الإلكتروني التالي:

<http://www.elections.ma/elections/legislatives/resultats.aspx>

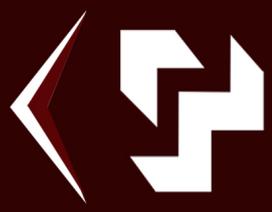


الانتخابات التشريعية

الديمقراطي الذي وصلت إليه بلادنا، خاصة وأن للدولة بمقتضى الدستور، أدوارا ورهانات تروم تحقيقها من هذه الانتخابات ، أبرزها المحافظة على مسار ديمقراطي وإصلاحات منتظمة بدأت منذ العشرية الأخيرة من القرن الماضي. لذلك، فإن ثابت "الإصلاح ضمن الاستمرارية" يعد أساسيا في استراتيجية الدولة في علاقتها بالفاعلين السياسيين.

واستنادا إلى فرضية أن الانتخابات التشريعية ساهمت في تكريس الخيار الديمقراطي وتحسين صورة المغرب على المستوى الدولي. يمكننا طرح التساؤلات التالية:

- ماهي دلالات نتائج الانتخابات التشريعية 2016 على ضوء تصورات الهيئات الدولية؟
- إلى أي حد عكست تصورات الدول والهيئات الأجنبية لنتائج لهذه الانتخابات نجاح الخيار الديمقراطي بالمغرب؟ وماهي تداعيات تعطيل التشكيل الحكومي على الخيارات الاستراتيجية للمغرب؟
- وهل تمكن المغرب على ضوء نتائج الانتخابات من تكريس خيار الإصلاح في ظل الاستقرار على المستوى الدولي، خاصة في ظل تعثر التشكيل الحكومي؟



الانتخابات التشريعية

المبحث الأول: صورة المغرب على المستوى الدولي على ضوء نتائج الانتخابات التشريعية
2016

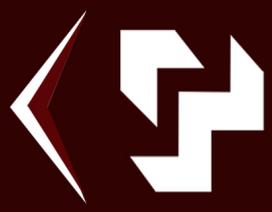
حظيت انتخابات مجلس النواب التي جرت يوم 7 أكتوبر 2016 في المغرب بمتابعة خارجية، إقليمية ودولية، حيث خرج الاستحقاق الانتخابي من المجال المحلي إلى الإطار الدولي لاختبار مدى نجاح المغرب في الاستمرار في تجربة ديمقراطية تم فيها دمج فصيل من الحركة الإسلامية في الحياة السياسية، فضلا عن تأكيد صورة المغرب المستقر في محيط إقليمي مضطرب.

الفقرة الأولى: الإشادة الدولية بالالتزام المتواصل لتجربة الانتقال الديمقراطي بالمغرب أصبحت عملية التصويت في المغرب، تندرج في إطار التطبيع مع الديمقراطية في بلد اختار التعددية السياسية منذ عشرات السنين، والتي ترسخت من خلال الوثيقة الدستورية الجديدة. هذه العبارة تلخص انطباعات الفاعلين السياسيين وجميع الملاحظين الدوليين الذين تابعوا بعناية التطور السياسي بالمغرب. حيث أشادت عدة حكومات غربية ومؤسسات دولية غير حكومية ومراقبون وصحفيون، بالمسار النموذجي الديمقراطي الذي مرت فيه الانتخابات التشريعية المغربية، و التي تندرج ضمن مسار تثبيت الخيارات الكبرى التي أرساها دستور 2011، الذي ينص في فصله الحادي عشر، على أن الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة تشكل أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي.

في هذا السياق، حظيت الانتخابات التشريعية، التي جرت بالمغرب، بإشادة على المستوى الرسمي الأمريكي، وكذا لدى صناع الرأي العام الأمريكي والأوروبي، باعتبارها دليل على الالتزام المتواصل للمغرب بالمسلسل الديمقراطي. وفي تعليقها على هذا الاقتراع، هنأت الخارجية الأمريكية، باسم الولايات المتحدة، المغرب "على التزامه المتواصل بالمسلسل الديمقراطي، كما تجلى ذلك خلال الانتخابات التشريعية التي جرت في السابع أكتوبر"، وتابعت الدبلوماسية الأمريكية "أننا نأمل في مواصلة شراكتنا مع حكومة وشعب المغرب، بروح من الاحترام المتبادل والتعاون"⁽¹⁾.

من جانبه، اعتبر بيتر فام، مدير أفريقيا سانتر التابع لمجموعة التفكير الأمريكية "أطلانتيك كاونسيل"، أن الانتخابات التشريعية، شكلت مناسبة لسكان الأقاليم الجنوبية للتعبير عن انخراطهم القوي في العملية الديمقراطية، من خلال تسجيل نسبة مشاركة قياسية، والذي قدمت من خلاله ساكنة الأقاليم الجنوبية، التزامها في إطار الوحدة الترابية للمغرب غير القابلة للتجزئة.

(1) Voir: Elections législatives octobre 2016, Echos et réactions internationaux, disponible au site officiel de la MAP www.mapnews.ma/fr/dossier/elections-legislatives-octobre-2016



الانتخابات التشريعية

وبالنسبة للسفير الأمريكي السابق، إدوارد غابرييل⁽²⁾ فقد لاحظ أن هذا الاقتراع يشكل جزءا "من العملية الديمقراطية، ومن أجندة شاملة للإصلاحات على جميع الأصعدة، والتي تشمل مجموع التراب الوطني، خصوصا الأقاليم الجنوبية منه، حيث عبر المواطنون عن كلمتهم من أجل تحديد مستقبلهم ومصيرهم"، مؤكدا على الالتزام الدائم لملك البلاد لفائدة مسلسل ديمقراطي شفاف لا رجعة فيه. في سياق جيواستراتيجي أوسع، أشار غابرييل إلى أن المغرب "يبرز مرة أخرى، بفضل هذه الانتخابات التشريعية، كنموذج إقليمي متقدم بالنظر إلى مسلسله الديمقراطي والمراحل التي قطعها في هذا المجال"⁽¹⁾.

في ذات الإطار، أجمعت العواصم الأوروبية من لشبونة إلى مدريد، مرورا بباريس وبروكسل، على الإشادة باقتراع 7 أكتوبر الذي يعزز الديمقراطية بالمغرب، حيث أكدت وزارة الخارجية الفرنسية أن هذه الانتخابات، تعكس الحيوية الديمقراطية للمغرب. موقف فرنسا، أيده مجلس الشيوخ الذي اعتبر أن الانتخابات التشريعية أبانت عن نضج ومتانة الديمقراطية المغربية.

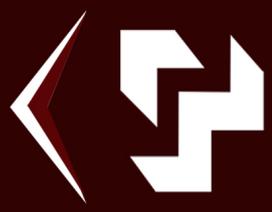
وفي تعليقه على مناخ الشفافية والانتظام الذي جرى فيه هذا الاستحقاق الثاني من نوعه في إطار دستور 2011، أكد رئيس مجموعة الصداقة الفرنسية - المغربية بمجلس الشيوخ الفرنسي، كريستيان كامبون وأعضاء المجموعة، أن المغرب يشكل نموذجا للسلام والاستقرار في منطقة تشهد نزاعات ومواجهات⁽²⁾.

أما الحكومة الإسبانية فقد وصفت سير انتخابات سابع أكتوبر ب"النموذجية"، مشيرة إلى أنها تجسد التزام الفاعلين السياسيين والمؤسسات بالمغرب بمسلسل الإصلاح الذي يقوده الملك. وقد أكدت على مواصلة تقوية روابط التعاون مع المغرب على كافة الأصعدة وتعزيز العلاقات الثنائية بما يفيد الطرفين معا والمنطقة الأورو-متوسطية ككل "

(2) Voir : rapport préliminaire du CNDH sur l'observation des élections législatives du 7 octobre 2016, disponible au site web suivant : www.cndh.org.ma/fr/rapports-thematiques/rapport-preliminaire,public

(1) في إطار اضطلاع المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمهامه المنصوص عليها في القانون رقم 30-11 المحدد لشروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحادية للانتخابات، وبمناسبة الانتخابات التشريعية ل 7 أكتوبر 2016، اعتمدت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، التي يرأسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، 37 هيئة وطنية ودولية، من بينها 31 جمعية وطنية، إضافة لملاحظي وملاحظات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وللإشارة فقد تم اعتماد 4000 ملاحظ من ضمنهم 92 مراقبا دوليا من خمس منظمات دولية، من ضمنها الهيئات المعنية بالأنظمة الانتخابية، وأخرى مهتمة بقضايا النوع والمساواة بين الجنسين.

(2) Voir : Elections législatives octobre 2016, Echos et réactions internationaux, Op.cit



الانتخابات التشريعية

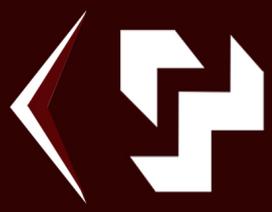
بالنسبة لموقف الاتحاد الأوروبي، " الشريك الأساسي " للمغرب من أجل الديمقراطية، في إطار السياسة الأوروبية للجوار⁽³⁾، حيث تتوق المؤسسات الأوروبية إلى تعزيز علاقاتها مع المغرب، فقد شكلت الانتخابات التشريعية " خطوة أخرى نحو تعزيز برنامج الإصلاحات الذي بدأ المغرب في تفعيله منذ 2011". وبالتالي، فإن الاتحاد الأوروبي يؤكد دعمه القوي للمسلسل الديمقراطي بالمغرب، مشددا على رغبته في العمل مع الحكومة الجديدة من أجل تعزيز الشراكة الثنائية في إطار الوضع المتقدم. وفي باقي العواصم المؤثرة في القرار الدولي؛ لندن، وروما، وجنيف وبرلين، تابع صناع الرأي هذه الانتخابات باهتمام كبير، حيث يشكل المغرب في نظرهم "استثناءا" ديمقراطيا في المنطقة، وأجمعت آراؤهم على تفرد النموذج المغربي. إذ تم التأكيد على كون هذه الانتخابات كرسست فعالية المؤسسات في إطار مشروع إصلاحى لتعزيز المسار الديمقراطي بالمغرب.

وإذا كانت هذه الانتخابات بالنسبة لمجموع الملاحظين الدوليين قد شكلت مرحلة إضافية في مسلسل التطور الديمقراطي للمغرب وإغناء التنوع السياسي، فقد أبانت على درجة كبيرة من نضج المجتمع المغربي، وعلى الدينامية التي تميز الحياة السياسية.

نلاحظ أنه بخلاف الاهتمام الدولي الذي حظيت به الانتخابات التشريعية لـ 25 نونبر 2011، بسبب ظرفية إقليمية تميزت بتهايوي أنظمة سلطوية عربية، ومواجهات عسكرية دامية بين أنظمة شمولية ومعارضات مسلحة، كما في سوريا واليمن، وتداعيات حركية سياسية داخلية تميزت بظهور حركة 20 فبراير، كان من أبرز نتائجها وضع دستور جديد. حظيت الانتخابات التشريعية بالمغرب بمتابعة دولية وإقليمية بارتياع حقيقي لأنها لم تحمل مفاجأة مثل القلق الذي ساد سنة 2011 إبان ما أصطلح عليه "الربيع العربي".

كما أن الاهتمام الدولي بهذا الاستحقاق الانتخابي راجع لسببين جوهريين في نظرنا، السبب الأول يخص رصد النتائج في الأقاليم الصحراوية، التي بلغت نسبة التصويت فيها أكثر من 43 بالمائة، كما بلغت نسبة التصويت في بعض تلك الدوائر 72 بالمائة، وأخرى بلغت 68 بالمائة، وهي نسب مرتفعة

(3) Voir : Mise en œuvre de la politique européenne de voisinage au Maroc Progrès réalisés en 2014 et actions à mettre en œuvre, communication conjointe au parlement européen, au conseil, au comité économique et social européen et au comité des régions, {JOIN (2015) 9 final} {SWD (2015) 63 final}, Bruxelles, le 25.3.2015 . disponible au site web suivant : <https://eeas.europa.eu/enp>



الانتخابات التشريعية

مقارنة بباقي مناطق التراب الوطني⁽¹⁾، ما يؤكد دعمها وانحيازها لخيار الحكم الذاتي الموسع، وارتفاع نسبة المشاركة سيكون ورقة إضافية لدى المغرب في محاصرة دعوات جبهة البوليساريو للانفصال، ضمن إستراتيجية المغرب في العودة بقوة إلى الاتحاد الأفريقي. والسبب الثاني يكمن في ترقب مآلات التجربة الإسلامية في الداخل ممثلة في حزب العدالة والتنمية وتموضعه المستقبلي، وذلك بعد نجاح المغرب في دمج الإسلاميين وجرهم من ملعب الشعارات الكبرى إلى المشاركة في الحياة السياسية لاختبار تلك الشعارات ومدى قدرتها على خدمة الناس من عدمها، وهل هم قادرون فعليا على أن يتحولوا إلى قوة فعل تشريعية وتنفيذية.

الفقرة الثانية: دلالات نتائج الانتخابات التشريعية من منظور الخبراء والصحافة الدوليين رغم أن الانتخابات التشريعية لـ 7 أكتوبر 2016 تعتبر ثاني انتخابات تشريعية في ظل دستور 2011، فإن أهميتها تكمن بالأساس في أنها تشكل إحدى الآليات السياسية التي يستند عليها الفاعلون السياسيون لتكريس ما أصبح يطلق عليه بالنموذج السياسي المغربي، الذي يقوم على الإصلاح في إطار الاستمرارية.

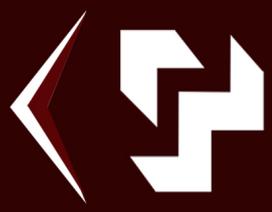
ففي خضم محيط إقليمي ودولي متقلب تتجاذبه الصراعات الطائفية، والتفجيرات الإرهابية، والمواجهات العسكرية، والتدخلات الأجنبية، يحرص النظام السياسي المغربي على تسويق نموذج سياسي يتميز بعدة محددات؛ البعد الديني الواسع، والمقاربة الأمنية الاستباقية، والانفتاح الاقتصادي متعدد، وآلية انتخابية تعكس إدماج المكون السياسي الإسلامي من خلال مشاركة حزب العدالة والتنمية، الذي نافس أطيفا سياسيا أخرى من مختلف الحساسيات الإيديولوجية. وعليه، فباستقراءنا لنتائج الانتخابات التشريعية من منظور الهيئات والملاحظين ومنابر الإعلام الأجنبية، يمكن أن نتكشف لنا بعض دلالات هذه النتائج على مستوى الصورة التي يظهرها المغرب على المستوى الدولي.

1 - تكريس مصداقية العملية الانتخابية:

عكست نتائج الانتخابات التشريعية 2016 الإرادة الفعلية للناخبين، حيث تمكن حزب العدالة والتنمية للفوز للمرة الثانية في ظل الإصلاحات التي أعقبت دستور 2011، وأن يتجاوز كافة التوقعات التي روجت لتراجعها، ليحصدها 125 مقعدا ويحصل على المركز الأول. مكرسا ريادته في صدارة النتائج بـ 18 مقعدا إضافيا مقارنة بالحصيلة التي حققها في الانتخابات التشريعية لسنة 2011. لكن

(1) يمكن الاطلاع على المعطيات الخاصة بنتائج الانتخابات التشريعية لـ 7 أكتوبر 2016 على الموقع الإلكتروني التالي:

<http://www.elections.ma/elections/legislatives/resultats.aspx>



الانتخابات التشريعية

على مستوى آخر، فإن نسبة المشاركة المواطنة في هذا الاقتراع ظلت منخفضة عن النصف بنسبة 43% من مجموع المسجلين في اللوائح الانتخابية، الذين لا يتجاوز عددهم 16 مليون، في حين أن المجموع المفترض للناخبين، أي المواطنين الذي يفوق سنهم 18 سنة، يقدر بـ 26 مليون. إذ تعكس هذه النسبة، بصرف النظر عن جانبها السلبي، الطابع الشفاف للانتخابات، حيث إننا لم نعد أمام تلك الأساليب القديمة التي كانت تضخم في هذه النسبة لأسباب سياسية.⁽¹⁾

وفي ذات الإطار، رصد رئيس بعثة الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا المكلفة بملاحظة الانتخابات التشريعية لسابع أكتوبر، "إيان ليدل غرانجي"، تأخر الأحزاب في تقديم برامجها، مما أثر على نسبة المشاركة، مشيراً إلى مطالبة مغاربة العالم بإيجاد طرق بديلة عوض التصويت بالتفويض. إذ صرح بأن العملية الانتخابية "تتغير وتتطور باستمرار حتى في البلدان التي تعرف ديمقراطيات عريقة، وهذا ما شاهدناه في المغرب"، مبرزاً أن البعثة اهتمت بالتحديات التي واجهت العملية الانتخابية، حيث رصدت بعض الجوانب القابلة للتحسين. كما اقترح إحداث لجنة مركزية عليا للانتخابات، تشرف على المسلسل برمته، وتكون مستقلة لا علاقة لها بالسلطة العمومية، معتبراً أن من شأنها أن تساعد الأحزاب وليس فقط الإدارة المركزية.⁽²⁾

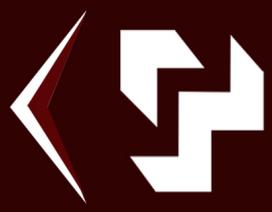
كما أكدت منظمة "جندر كونسورنيز إنترناشيونال" التي يوجد مقرها في لاهاي، أن اقتراع 7 أكتوبر شكل تكريماً لمسار التحول الديمقراطي في المغرب، كما أوصت المنظمة باتخاذ إجراءات عملية لتحسين نسبة المشاركة في الانتخابات المقبلة، لاسيما وسط النساء، مؤكدة أن هذه المسؤولية تقع على الحكومة والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام والمنظمات النسائية وجمعيات المجتمع المدني.

أما المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان فقد عبرت عن ارتياحها للسير الجيد للانتخابات التشريعية، ودعت إلى الترافع من أجل تكفل أفضل بالأشخاص في وضعية إعاقة، خاصة من خلال وضع التدابير التوجيهية المناسبة وتجهيز المراكز بالولوجيات. كما أوصت بتحسيس الأحزاب السياسية من أجل أخذ بعد النوع بعين الاعتبار بشكل أفضل في سياساتها من أجل الرفع من تمثيلية

⁽¹⁾ يمكن الاطلاع على المعطيات الخاصة بنتائج الانتخابات التشريعية لـ 7 أكتوبر 2016 على الموقع الإلكتروني التالي:

<http://www.elections.ma/elections/legislatives/resultats.aspx>

⁽²⁾ Voir : Rapport de la commission ad hoc pour l'observation des élections législatives au Maroc, publiée le 8/10/2016 par l'Assemblée parlementaire du Conseil de l'Europe (APCE), disponible au site web suivant : <http://www.assembly.coe.int>



الانتخابات التشريعية

النساء، وبأهمية تكوين المناضلين خاصة حول تقنيات التصويت بهدف التقليل من عدد البطاقات الملغاة⁽³⁾.

أجمعت منابر إعلامية أجنبية وخبراء دوليين على أن السلسلة التي رافقت العملية الانتخابية، تعكس توافقا عاما بين الفاعلين السياسيين على نزاهة الانتخابات وشفافيتها، بقطع النظر عن فوز بالنسبة الأكبر من المقاعد في مجلس النواب. ولا يعود هذا التوافق على نزاهة العملية الانتخابية فقط إلى الإعداد المادي لوزارة الداخلية، ولكن لقناعة بأن القائمين عليها يتولون تنفيذ أوامر الملك محمد السادس التي ترفض أي مساس بصورة المغرب، بإثارة الشكوك حول العملية الانتخابية لفائدة أي حزب، خاصة وأن المؤسسة الملكية أعلنت أنها فوق الأحزاب، وأن حزبها الوحيد هو المغرب⁽¹⁾.

الملاحظ أن المغرب عمل على جعل العملية الانتخابية رهانا ناجحا، وبصرف النظر عن بعض التشنجات وردود الفعل الانفعالية الناجمة عن مناخ العملية الانتخابية، وكذلك الطعون التي قدمت أمام القضاء الدستوري، فإن الانتخابات في المغرب قد أخذت مسارها العادي ولم تعد محل تشكيك سياسي، حيث مرت في ظروف عادية وذلك بشهادة المراقبين الدوليين.

وهي إشارة واضحة على انخراط المغرب في تدبير الاستحقاقات الانتخابية بنوع من الشفافية والتنافسية في ظل مبادئ الديمقراطية المتعارف عليها دوليا. وهو أمر لا يمكن إلا أن يجد صدى طيبا في المحيط الخارجي ويزكي صورة البلد المستقر القادر على دمج مختلف القوى السياسية في ديناميته. وهي معايير تكتسي أهميتها البالغة إذا ما وضعناها في سياقاتها الإقليمية المتسمة بكثير من الاضطراب والاستقرار.

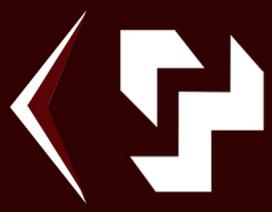
2- ارتكاز المشهد السياسي المغربي على قطبية ثنائية:

أبرزت المنابر الإعلامية الأجنبية والخبراء والهيئات الدولية، التقاطب الثنائي للمشهد السياسي المغربي خلال الانتخابات التشريعية، حيث اعتبرت صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية أن نتائج اقتراع

⁽³⁾ يمكن الاطلاع على ردود فعل الدول والهيئات الأجنبية بخصوص الانتخابات التشريعية ل 7 أكتوبر 2016 على الموقع الإلكتروني لوكالة المغرب العربي للأنباء www.mapnews.ma

Adrianna ŚNIADOWSKA : Les élections législatives au Maroc : un renforcement de la démocratie marocaine, rapport publié par le centre des relations internationales, disponible au site web suivant : www.csm.org.pl

⁽¹⁾ أنظر: خطاب عيد العرش السابع عشر والذي أكد من خلاله الملك على «أنا ملك لجميع المغاربة، للذين يترشحون وللذين لا يصوتون. وأنا ملك لكل الهيئات السياسية دون تمييز أو استثناء، لا أنتهي إلى أي حزب، والحزب الوحيد الذي أعتر بالانتماء إليه هو المغرب»
يمكن الاطلاع على خطاب عيد العرش السابع عشر على الموقع الإلكتروني لوكالة المغرب العربي للأنباء www.mapnews.ma



الانتخابات التشريعية

السابع من أكتوبر أفرز تقاطبا سياسيا بين حزب العدالة والتنمية وحزب الأصالة والمعاصرة، مقابل تراجع للأحزاب التاريخية.⁽²⁾

في حين وصفت صحيفة "لوفيغارو" الفرنسية الاستحقاقات الانتخابية بالصراع بين الإسلاميين في شخص حزب العدالة والتنمية والحداثيين ممثلين في حزب الأصالة والمعاصرة⁽¹⁾. كما تابعت صحيفة "لوموند" الفرنسية عبر تقرير مفصل لها الانتخابات المغربية، أجابت فيه عن ستة أسئلة حول مختلف جوانبها، رسمت من خلاله ملامح المشهد السياسي الحالي على ضوء الانتخابات البرلمانية، موضحة أن الإسلاميين يحاولون الحفاظ على أغليبتهم داخل مجلس النواب أمام المنافسة الشرسة من حزب الأصالة والمعاصرة.⁽²⁾

من جانبها، تفاعلت الصحافة الإسبانية مع الحدث الانتخابي الذي جرى بالمغرب، حيث أكدت صحيفة "إلموندو"، أن بإمكان حزب العدالة والتنمية أن يكون "أكبر قوة سياسية بالمغرب، بدون أن يؤثر ذلك على موقع الملكية في النظام السياسي المغربي".⁽³⁾

يتضح لنا أن هناك عدة عوامل ساهمت في تغيير واقع الأحزاب المغربية وحولتها من مؤسسات لصناعة القيادات والكوادر الحزبية إلى دروع سياسية تقف حصنا منيعا ضد الاختراق الثقافي الذي يبشر به كل حزب غريمه السياسي، وهو ما تفوق فيه حزبي العدالة والتنمية والأصالة والمعاصرة، وجعلهما يتصدرا المشهد السياسي بالمغرب من خلال التدافع الأيديولوجي الجدي من خلال الدفاع عن الهوية الحداثية وعن كونية القيم بالاصطفاف خلف الملك كرئيس للدولة الحديثة في أدبيات حزب الأصالة والمعاصرة، والإصلاح السياسي باسم الشرعية الدينية المغربية المصطفة خلف الملك باعتباره أميرا للمؤمنين، في أدبيات حزب العدالة والتنمية. ومن تم باتت ثنائية الحداثي والإصلاحي أكثر بروزا من ثنائية الحداثي والإسلامي كمؤشر للقبطية الثنائية وقوة الجذب الذي تميز بهما حزبي

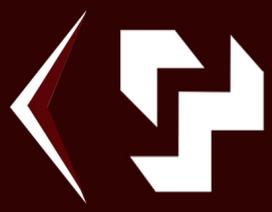
⁽²⁾ Mohamed DAADAOU: In morocco's election last week, the major Islamist party won again, Here's what that means , newspaper The Washington post, Published on 13 octobre 2016, Located on the following website

<https://www.washingtonpost.com>

⁽¹⁾ Thierry Oberlé : Au Maroc, les islamistes signent une nouvelle victoire aux législatives, le figaro, Publié le 08/10/2016 disponible au site web suivant : lefigaro.fr

⁽²⁾ Après cinq ans de pouvoir, les islamistes remportent les élections législatives au Maroc, LE MONDE Afrique publie Le 07.10.2016 disponible au site web suivant : <http://www.lemonde.fr/afrique>

⁽³⁾ Voir: Elections législatives octobre 2016, Echos et réactions internationaux, disponible au site officiel de la MAP www.mapnews.ma/fr/dossier/elections-legislatives-octobre-2016



الانتخابات التشريعية

العدالة والتنمية والأصالة والمعاصرة، مما مكّنها من جذب أصوات الناخبين بالتصويت لفائدتهما واستمالة أصوات الأحزاب التقليدية.

3- الاعتدال والبرغماتية السياسية لحزب العدالة والتنمية :

خلصت اغلب تقارير الملاحظين الدوليين، إلى أن المغرب يعد من أهم النماذج التي عبرت عن إمكانية إتاحة الفرصة للإسلاميين للمشاركة في الحياة السياسية وإدماجهم فيها، وإحداث توازن بين الإسلاميين والعلمانيين، هو أحد متغيرات البيئة الخارجية التي ساعدت الحزب على الفوز. وقد أجمعت منابر إعلامية أجنبية وخبراء وهيئات دولية، على أن النجاح الانتخابي لحزب العدالة والتنمية يعود لمجموعة من العوامل على رأسها ميل الحزب إلى تبني نهج برغماتي شبه علماني في العمل السياسي وابتعاده عن الأيدولوجيا الدينية.

في ذات الإطار اعتبرت صحيفة "واشنطن بوست" أن سر النتائج القوية التي حصل عليها حزب العدالة والتنمية يرجع لصيغة العمل السياسي التي يتبناها الحزب، والتي تؤشر على بروز تيار جديد داخل حركة الإسلام السياسي، يفصل بشكل صريح بين الدين والدولة. وأشارت الصحيفة الأمريكية إلى ضعف باقي الفاعلين السياسيين في المغرب الذي صب في مصلحة الحزب، إضافة إلى الصورة الإيجابية التي يحملها كثير من المواطنين المغاربة عن الحزب "باعتباره حزبا نزيها ومن الصعب توريطه في الفساد، وهو التصور الذي وظفه الحزب لصالحه".

فضلا عن ذلك، أشارت الصحيفة إلى أن النجاح الانتخابي يقوم دليلا أيضا على آلة الحزب الانتخابية وتنظيمه القويين في أغلب المراكز الحضرية، ويعود أيضا إلى استمرار الأمين العام للحزب في التحرك من خلال ذلك الخيط الرفيع، بين تأكيد ولائه للنظام السياسي، وتوجيه انتقادات غير مباشرة لحكومة الظل بسبب ما يسميه "بالتحكّم"⁽¹⁾.

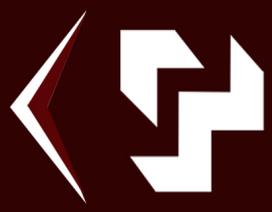
وفي ذات السياق، أشارت هيئة الإذاعة البريطانية BBC، إلى أن فوز حزب العدالة والتنمية لولاية ثانية عزاه بنكيران إلى كونه "كان جادا وصادقا ومخلصا للمؤسسات، وللملك على وجه الخصوص".

يتضح لنا، أن كثيرا من المراقبين الدوليين يرون أن من بين ما يفسر تصدر حزب العدالة والتنمية الانتخابات البرلمانية الأخيرة، بل وزيادة عدد مقاعده بمجلس النواب بـ 18 مقعدا رغم قضائه خمس

⁽¹⁾ Après cinq ans de pouvoir, les islamistes remportent les élections législatives au Maroc, LE MONDE Afrique publie Le 07.10.2016 disponible au site web suivant : <http://www.lemonde.fr/afrique>

Mohamed DAADAOU: In morocco's election last week, the major Islamist party won again, Here's what that means, newspaper The Washington post, Published on 13 octobre 2016, Located on the following website

<https://www.washingtonpost.com>

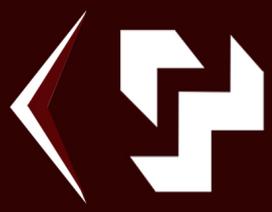


الانتخابات التشريعية

سنوات في الحكومة، راجع إلى ما يعتبرونه "ضعف" في المعارضة التي لم تستطع أن تكون بديلا يقنع الناخبين بالتصويت عليها لخلافة حكومة بنكيران الأولى. فضلا عن ذلك، ظل حزب العدالة والتنمية في أعقاب الحملة الانتخابية يدافع عن خيار "الإصلاح في ظل الاستقرار" ويؤكد على صيغة "التعاون لا الصراع" مع المؤسسة الملكية.

نلاحظ أن حزب العدالة والتنمية إبان الانتخابات التشريعية الأخيرة، أيقن أن بقاءه في الحكم رهين بالحصول على دعم قوي من طرف المؤسسة الملكية، حيث لا يمتلك الحزب من داخل الحكومة كل المفاتيح الأساسية للقيام بالإصلاحات السياسية والاقتصادية الكبيرة والمؤثرة في مسار الدولة، والتي تطلع المؤسسة الملكية بدور أساسي فيها، وتعد الحكومة جزءا منها. ومن أسباب التعثر الأساسية في تحقيق إصلاحات أوسع، نجد محدودية مساحة الإصلاح الممكن التي يتحرك من خلالها الحزب سواء داخل الحكومة أو ضمن منظومة الحكم الكلية. وهو ما عرض الحزب وأمينه العام لانتقادات كثيرة، فيما يعتبره البعض "تساهلا" في محاربة الفساد، وإيثاره للاستقرار على إنجاز إصلاحات سياسية عميقة. بل هناك من اعتبرها تنازلا منه عن صلاحياته الدستورية لصالح الملك من أجل الاستمرار في الحكومة.

يظهر لنا أن السياسة بالمغرب لا تخضع لضوابط محددة تستطيع تفسير سلوكيات الفاعلين ومجريات الأحداث، وإنما تخضع لمنطق خاص يجد تفسيره خارج الوثيقة الدستورية في التاريخ والمجتمع والثقافة، لذلك تجد أغلب التقارير التي تنشر بالصحف الدولية عن المشهد السياسي المغربي، تقف عند الوصف وتعجز عن تحليل مدخلات و مخرجات العملية الانتخابية وإن بادرت إلى تسمية الأشياء بمسمياتها والتصريح بما يشير إليه البعض تلويحا، إلا أنه سرعان ما تتقلب المواقف وتتغير الولاءات وتتسارع الأحداث حتى أصبحت معه مخرجات المشهد السياسي أكثر ضبابية.



الانتخابات التشريعية

المبحث الثاني: تداعيات تعطيل تشكيل الحكومة على الخيارات الإستراتيجية للمغرب في سياق تكريس المنهجية الديمقراطية القائمة على احترام إرادة المواطنين المعبر عنها في اقتراع السابع من أكتوبر 2016، عين الملك محمد السادس رئيس الحكومة من الحزب الفائز بالمرتبة الأولى، وتم تكليفه ببدء المشاورات مع الأحزاب السياسية الممثلة بمجلس النواب، في أفق تشكيل حكومة جديدة تتولى تسيير البلاد خلال الخمس سنوات القادمة.

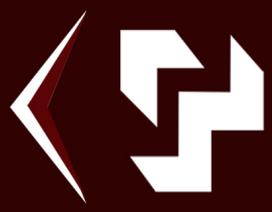
لم يكن اختيار الملك لأمين عام حزب العدالة والتنمية اختيارا شخصيا، كما كان عليه الشأن قبل تعديل دستور 2011، بل بات هذا الأمر ملزما له بمقتضى الدستور الجديد الذي تنص المادة 47 منه على "تعيين الملك، رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب وعلى أساس نتائجها، ويعين الملك أعضاء الحكومة باقتراح من رئيسها". غير أن الإشكال المثار، هو أنه بعد مرور أزيد من أربعة أشهر على بدء رئيس الحكومة المشاورات مع الأحزاب السياسية الممثلة في مجلس النواب لتشكيل حكومة جديدة، لا تزال حكومة تصريف الأعمال هي التي تدبر الشؤون الجارية للبلاد، في انتظار تشكيل وتنصيب الحكومة الجديدة.

وعليه سأحاول في هذا الجزء من البحث دراسة مدى تأرجح الخيارات الإستراتيجية في ظل تعثر التشكيل الحكومي، في ارتباط بصورة المغرب على المستوى الدولي.

الفقرة الأولى: رهان تكريس الخيار الديمقراطي في ظل تعثر التشكيل الحكومي

تشهد الحياة السياسية بالمغرب في هذه الفترة حالة "تعطيل سياسي" على وقع ما أفرزته الانتخابات التشريعية. فإذا كان المغرب قد عرف أول مرة فوز حزب العدالة والتنمية للمرة الثانية على التوالي بالمرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية، فبالمقابل نسجل أنه أول مرة في تاريخ المغرب المعاصر يجد فيها رئيس الحكومة المعين نفسه عاجزا عن تكوين أغلبيته البرلمانية. مما نتج عنه هدرا كبيرا للزمن السياسي ستكون له كلفته الداخلية والخارجية على الخيارات الإستراتيجية للمغرب وعلى رأسها الخيار الديمقراطي.

برجعنا للوثيقة الدستورية، نجدها تستوجب أن يكون خيار الدولة منسجما مع الدستور وأحكامه، حماية للاختيار الديمقراطي وضمانا لاحترامه من قبل كل الفاعلين السياسيين. ولأول مرة يقع الإقرار بشكل واضح في الفصل الأول من الدستور الجديد لعام 2011 بأن الاختيار الديمقراطي ثابت من ثوابت الأمة، وبذلك تكون الدولة ضامنة لهذا الاختيار، الذي ليست الانتخابات التشريعية النزيمية سوى إحدى تجلياته. وأناط الدستور بالملك بوصفه رئيسا للبلاد، مسؤولية احترام هذا الاختيار



الانتخابات التشريعية

وسلامة ممارسته من قبل المواطنين، سواء كانوا أفرادا أو جماعات منضوين في أحزاب وتنظيمات سياسية، وهو ما تم التأكيد عليه في صدر الفقرة الأولى من الفصل الثاني والأربعين. إن التنصيب على الخيار الديمقراطي ضمن ثوابت الدستور له دلالة عميقة، إذ هو بمثابة تأكيد قوي على تشبث الدولة بالمبادئ القانونية لدولة الحق والمؤسسات، واعتراف صريح بأنها تشكل جزء لا يتجزأ من التشريع المغربي، وعنصرا أساسيا لمرتكزات السياسات العمومية.

غير أن واقع الخلافات السياسية التي ظهرت أثناء المشاورات التي باشرها رئيس الحكومة المكلف للحسم في طبيعة الأغلبية التي يسعى إلى التحالف معها، تنذر بابتعاد عن الشرعية الانتخابية التي أفرزتها صناديق الاقتراع، والتراجع عن الاختيارات الديمقراطية التي أتى بها دستور 2011، وذلك بالانتقال من حالة تكريس الاختيار الديمقراطي في الحياة السياسية المغربية، إلى حالة العبث السياسي التي تريد إعادة إنتاجه دوائر السلطوية من جديد⁽¹⁾.

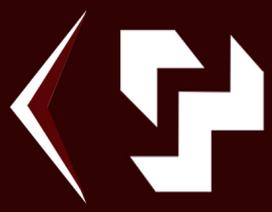
إن عرقلة تشكيل الحكومة ناتج عن أزمة سياسية بين الفاعلين السياسيين أكثر منها أزمة دستورية، لكون الفصل 47 من الدستور حسم بشكل تام جدل التعيين وحصره في الحزب الفائز، وهو ما ترجمه الملك محمد السادس بتعيين أمين عام حزب العدالة والتنمية رئيسا للحكومة. غير أن هذا الفصل لا يتحدث عن رئيس حكومة في الممارسة الواقعية، إلا إذا نجح في تكوين أغلبية وتشكيل حكومة تحظى بتنصيب مجلس النواب، كما ينص على ذلك الفصل 88 من الدستور في فقرته الثالثة: "تعتبر الحكومة منصبة بعد حصولها على ثقة مجلس النواب المعبر عنها بتصويت الأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتألف منهم لصالح البرنامج الحكومي".

طبقا للفصل 47 في فقرته الأولى، فالحكومة برئيسها وأعضائها لا تكتسب شرعية دستورية رغم التعيين الملكي إلا بتنصيبها من قبل مجلس النواب وبالأغلبية المطلقة لأعضائها. بل لا بد من التحالف مع أحزاب أخرى من أجل تشكيل ائتلاف حكومي. لكن الدستور لم ينص صراحة على ما يتم إجراؤه في حال فشل الحزب الفائز في تشكيل الحكومة، كما أنه لم يحدد مهلة زمنية معينة لتشكيلها. وفي هذا السياق حاول بعض الباحثين أن يقدموا إجابات في إطار اجتهادات تستند إلى الدستور من جهة، وإلى الفقه الدستوري المقارن من جهة أخرى، فكان هناك حديث عن خيارات يمكن أن يلجأ إليها الملك

(1) للإشارة، فلست هنا بصدد دراسة تفاصيل المشاورات بقدر ما نحن بصدد دراسة تأثير تعثر التشكيل الحكومي على الخيار الديمقراطي.

Voir: Benkirane met fin aux négociations avec Akhannouch via un communiqué lapidaire, Magazine Tel Quel, publié le 09 janvier

2017, disponible au site web suivant : TelQuel.ma



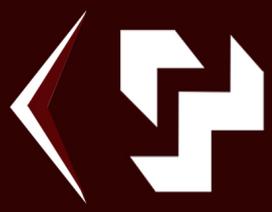
الانتخابات التشريعية

ارتكازا على ما خوله له الفصل 42 من الدستور من صلاحيات، مع التذكير بأن الحديث عن الخيارات الممكنة أتى مباشرة بعد تلويح رئيس الحكومة المعين بإمكانية إعلان فشله في تكوين أغلبية. تبقى الخيارات أو الحلول المرتقبة منصبة إما في اتجاه تشكيل حكومة موسعة تضم أطرافا سياسية متعددة تحت مبرر أن المصلحة العليا للبلاد تقتضي ذلك، وإما في اتجاه المضي إلى تعديل دستوري بمبادرة من الملك تكون غايته هي تعديل الفصل 47 من الدستور، أو إجراء انتخابات تشريعية جديدة. كما أن الإحالة على صلاحيات الملك المنصوص عليها في الفصل 42 من الدستور لا تفيد بالضرورة الصلاحيات ذات الصلة بالوظيفة التحكيمية، ولكن الصلاحيات ذات الصلة بوظيفته السيادية والضمانية، حسب التصنيف الوارد في الخطاب الملكي بتاريخ 17 يونيو 2011. حيث تمتلك المؤسسة الملكية مداخل وإمكانات بمقتضى الدستور لممارسة السلطة وتدير علاقاتها بالفاعلين السياسيين.

كان يمكن أن تعتبر هذه الحالة التي يعيشها الواقع السياسي بالمغرب عادية وطبيعية، إذا ما كنا أمام فاعلين سياسيين يحترمون إرادة واختيارات المواطنين المعبر عنها عبر صناديق الاقتراع، على غرار ما تعرفه بلدانا ديمقراطية عدة تعرف تأخرا في تشكيل حكوماتها غير ما مرة، بسبب ما تفرزه نتائج الاقتراع من عدم قدرة أي حزب إحرار أغلبية تؤهله لتشكيل الحكومة كحالة بلجيكا وإيطاليا وإسبانيا. إن الواقع السياسي في تلك الدول يفرض أن تبقى فترات طويلة، دون حكومة تصل إلى سنة أو أزيد، دون أن يتجرأ أي فاعل سياسي لاقتراح حلول غير ديمقراطية لحل مشكلة البلقنة الحزبية التي تفرزها صناديق الاقتراع.

أظن أن تعثر التشكيل الحكومي بالمغرب من خلال هذه الانتخابات، دليل على أن مشهدنا السياسي جد هش وقابل للتراجع عن المكتسبات في أي لحظة، وذلك رغم مسلسل "الإصلاحات الدستورية" التي عرفها المغرب منذ أول دستور حتى دستور 2011، والتي ظلت في الغالب شكلية ولم تمس جوهر الإشكال المتعلق بوضع "السلطة السياسية" وتنظيمها وتوزيعها بين الفاعلين الأساسيين. إن حالة "التعطيل السياسي" تدعونا للتساؤل حول المستفيد منه؟ وهل نحن أمام تغليب عرف دستوري جديد متمثل في تشكيل توليف حكومي خارج نتائج الانتخابات البرلمانية، والتراجع عن المسار الديمقراطي الذي ظل المغرب يلتزم بضرورة تفعيله في جل الاتفاقيات الدولية التي أبرمها في سياق تكريس الإصلاح السياسي؟

يمكن القول: إن حالة الجمود السياسي التي آلت إليها مشاورات تشكيل الحكومة، ليست إلا نتاجا لصراع الإرادات الذي لا يزال مستمرا في المغرب. فمن جهة أولى، هناك إرادة إصلاح ترمي إلى تكريس



الانتخابات التشريعية

الممارسات الديمقراطية والسلوك السياسي الرشيد القائم على الحرية واستقلال القرار السياسي للفاعلين الحزبيين، بعيدا عن منهج السلطوية الذي يذكر بوضعية ما قبل دستور 2011، في أفق تحقيق التنمية والتقدم الذي يطمح إليه المغرب في شتى المجالات في مناخ إقليمي ودولي جد مضطرب. وفي مقابلها هناك إرادة سياسية سلطوية عبثية تروم الإبقاء على سيطرتها، في جميع المجالات الاقتصادية والإستراتيجية والحيوية، من خلال سعيها الحثيث والمستمر لغلق قوس الحراك المجتمعي الذي عرفه المغرب سنة 2011 بكل إفرزاته الدستورية والسياسية المتقدمة. رغم أن هناك قدرا من التغيير من خلال المقاربات السياسية والقانونية للعملية الانتخابية، إلا أن الدولة ما زالت لم تتخلص حتى اللحظة من موروث تاريخي يتمثل في ضرورة التدخل في القرار السياسي للأحزاب السياسية.

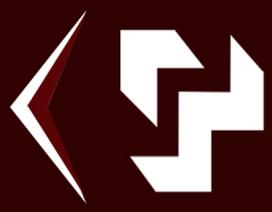
الفقرة الثانية: تعثر التشكيل الحكومي وتأثيره على مصالح المغرب الخارجية.

أصبح لتعثر التشكيل الحكومي على ضوء نتائج الانتخابات التشريعية، تداعيات ليس فقط على مستوى المشهد السياسي الداخلي بل وعلى مصالح المغرب الخارجية سواء على المستوى الوطني أو على المستويين الإقليمي والدولي في سياق التزامات المغرب على جميع المستويات وبكل ما تحمله من أبعاد إستراتيجية. حيث تسبب هذا التعثر في تعطيل عمل عدد من المؤسسات الدستورية ومن ضمنها المؤسسة التشريعية، التي يفترض فيها أن تواكب تكريس الخيارات الإستراتيجية للبلاد، مما نتج عنه هدر كبير للزمن السياسي كانت له تداعيات على مستوى تأخر المصادقة على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي من جهة، وعلى مستوى ركود الاستثمار الأجنبي نتيجة تأخر المصادقة على قانون المالية من جهة أخرى.

1- تداعيات تعثر التشكيل الحكومي على المصادقة على قانون الانضمام للاتحاد الإفريقي

أثر تعثر التشكيل الحكومي على عمل مجلس النواب الذي ظل متوقفا في انتظار أن تبرز معالم الأغلبية والمعارضة، مما جعل المؤسسة التشريعية تدخل في وضعية عطالة. غير أن مصالح المغرب الخارجية المرتبطة باستعداد المغرب للعودة للاتحاد الإفريقي، عجلت باجتماع مجلس النواب وانتخاب رئيسه ومكتبه لمناقشة القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، حيث يشترط هذا الأخير على الدول التي تريد الحصول على عضويته المصادقة على قانونه التأسيسي.

حيث كان المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 10 يناير 2017 قد صادق على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي الموقع بلومي عاصمة توغو في 11 يوليو 2000 وبروتوكول التعديلات المتعلق به، وذلك في إطار تفعيل القرار الذي أعلنه الملك محمد السادس في خطابه الموجه للقممة الإفريقية السابعة والعشرين التي احتضنتها كيغالي عاصمة رواندا في يوليو 2016، على إثر عزم المغرب العودة إلى



الانتخابات التشريعية

الاتحاد الإفريقي.⁽¹⁾ وعلى إثر ذلك، جاءت دعوة الملك محمد السادس خلال انعقاد المجلس الوزاري إلى تسريع مسطرة المصادقة على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، بما في ذلك اعتماده من طرف مجلسي البرلمان.

ويفهم من بلاغ المجلس الوزاري إرادة التعجيل بانطلاق عمل مجلس النواب، حيث لا يمكن قراءة هذا البلاغ إلا كإمتداد طبيعي للرسالة الموجهة من طرف مستشاري الملك إلى رئيس الحكومة قصد التعجيل بتشكيل الحكومة. وفي هذا السياق، أكد السيد عبد الإله بنكيران على أن المغرب يمر من ظرف حرج يستحق فيه إعطاء الأولوية لانتخاب رئيس وهياكل مجلس النواب قبل تكوين الأغلبية الحكومية ليبرح المغرب رهانات مساعيه للانضمام إلى الاتحاد الإفريقي تماشيا والرؤية الملكية في هذا الصدد.⁽¹⁾

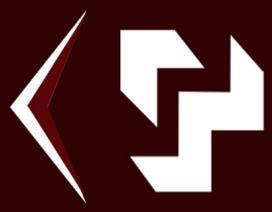
وفي مقابل ذلك، نشأ على هامش انتخاب رئيس مجلس النواب، جدل قانوني حول مدى صواب تقديم انتخاب رئيس مجلس النواب وهياكله على تشكيل الحكومة، خاصة وأن انتخاب أجهزة مجلس النواب مرتبط بتجسيد الشرعية الانتخابية التي أفرزتها صناديق الاقتراع. إذ أن الفصل 10 من الدستور أوكل رئاسة لجنة العدل والتشريع إلى المعارضة، فضلا عن ذلك فإن النظام الداخلي لمجلس النواب يعتبر "أن الفرق النيابية التي اختارت التواجد في المعارضة مطالبة بإشعار رئيس مجلس النواب بذلك". وفي خضم هذا الجدل القانوني والسياسي، تم انتخاب السيد الحبيب المالكي عن حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، رئيسا لمجلس النواب بتاريخ 16 يناير 2017.⁽²⁾ حيث خرج تشكيل مجلس النواب من إطاره القانوني ليدخل إطارا سياسيا تمليه الظروف الخارجية للمغرب وخاصة عودته للاتحاد الإفريقي، والتي تتطلب المصادقة على قانونه التأسيسي قبل انعقاد القمة الإفريقية في 29-30 يناير 2017 في اثيوبيا.

ورغم أن انتخاب رئيس مجلس النواب أملتة مصالح المغرب الخارجية المرتبطة أساسا بمحيطه الإفريقي، إلا أنه من جهة أولى: أثار جدلا سياسيا مفاده الابتعاد عن فلسفة وروح دستور 2011،

(1) يمكن الاطلاع على الخطاب الملكي الموجه للقمة الإفريقية السابعة والعشرين التي احتضنتها كيغالي عاصمة رواندا في 17 يوليو 2016، بموقع وكالة المغرب العربي لأخبار <http://www.mapnews.ma>

(1) Nizar Idrissi Zougari : Blocage gouvernemental: quel impact sur le retour à l'Union africaine? Magasine Tel Quel, publié le 10 janvier 2017, disponible au site web suivant : TelQuel.ma

(2) Nadia Lamlili : Maroc ; le socialiste Habib El Malki élu président de la Chambre des représentants, Jeune Afrique publié le 16 janvier 2017, disponible au site web suivant : <http://www.jeuneafrique.com>



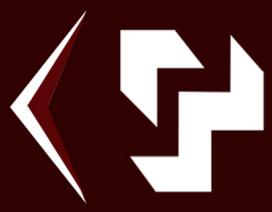
الانتخابات التشريعية

وعدم الالتزام بالمنهجية الديمقراطية التي أفرزتها نتائج انتخابات 7 أكتوبر، خاصة وأن حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية حصل على المركز السابع بـ20 مقعدا فقط، هذا ما يدل على أن طريقة ترشح وانتخاب رئيس مجلس النواب ظلت مرتبطة بالصراعات السياسية التي أفرزت تعثر التشكيل الحكومي، ومن جهة ثانية: أثار انتخاب رئيس مجلس النواب دور البرلمان ما بعد المصادقة على القانون التأسيسي وقبول عودة المغرب للاتحاد الإفريقي. حيث أن هذه العودة لا تعد مكسبا أو انتصارا ذا أهمية إذا لم يتبعه طرد جبهة البوليساريو من الاتحاد الإفريقي، فالمسألة تتطلب مزيدا من العمل وتسخير كل الإمكانيات والطاقات في سبيل تعديل القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، وهو ما يتطلب حكومة منسجمة وفعالة، ودبلوماسية برلمانية تكرر خيارات المغرب في الدفاع عن وحدته الترابية، وتعزز التزام المغرب بالاتفاقيات ذات الطابع الاستراتيجي الموقع عليها مع الدول الإفريقية.

2- تداعيات تعثر التشكيل الحكومي على الاستثمار الخارجي للمغرب

بدأ يثير تعثر التشكيل الحكومي لأزيد أربعة أشهر، مخاوبا من تأثيرات ذلك على الاقتصاد المغربي نظرا لارتباطه بالتدبير الحكومي، واعتماده على الإشارات السياسية التي تبعثها الحكومة للمؤسسات الاقتصادية ورجال الأعمال. حيث أصبح عامل الزمن حاسما في تدبير الشأن الاقتصادي بالبلاد. حيث أن تعثر التصويت على قانون المالية لسنة 2017، يعد من أبرز التداعيات الناجمة عن تعثر التشكيل الحكومي، ويرى خبراء اقتصاديون أن البلاد دخلت مرحلة انتظار تجعل الرؤية الاقتصادية فيه غير واضحة، نظرا لعدم الشروع في مناقشة مشروع قانون المالية، والتي تعتبر الوثيقة الوحيدة التي توفر المعلومة بالنسبة لسياسة الحكومة على مستوى الاستثمار والسياسات الجبائية وتوقعات النمو. الشيء الذي أدى ببعض الخبراء الماليين إلى التأكيد على أن مؤسسات النقد الدولي هي المستفيد من تأخر تشكيل الحكومة والتأخر في المصادقة على القانون المالي، إذ أن هذا التأخر ستتجمد معه مباشرة نفقات الاستثمار ونفقات التجهيز، ومن تم ستتحول اعتمادات الميزانية غير المصادق عليها مباشرة إلى الديون التي لهذه المؤسسات الدولية على المغرب، نظير صندوق النقد الدولي وبعض صناديق التنمية التابعة للأمم المتحدة، والصناديق التابعة لدول الخليج.

وأضاف الخبراء الماليون أن غياب القانون المالي لسنة 2017 يتزامن مع سنة متسمة بعجز من ناحية المالية العامة للدولة، حيث أنها سنة بداية تنفيذ عدد من التزامات الديون التي للمغرب على هذه المؤسسات. وأشاروا إلى أن التأخر الحالي في المصادقة على القانون المالي سينعكس سلبا على وضعية الاستثمار والتجهيز لو تمت المصادقة عليه في وقت لاحق، إذ ستتأخر حتما جميع الصفقات العمومية إلى ما بعد شتنبر 2017، مما سيؤدي إلى صعوبات في تنفيذ ميزانية الاستثمار لهذه السنة،



الانتخابات التشريعية

والتي سترجع حتما بكاملها ودون صرفها إلى ميزانية الدولة دون استفادة المقاولات الصغرى والمتوسطة منها⁽¹⁾.

يشير الفصل 75 من الدستور المغربي: "إذا لم يتم في نهاية السنة المالية التصويت على قانون المالية أو لم يصدر الأمر بتنفيذه، فإن الحكومة تفتح بمرسوم الاعتمادات اللازمة لسير المرافق العمومية، والقيام بالمهام المنوطة بها، على أساس ما هو مقترح في الميزانية المعروضة على الموافقة". بما يفيد أن الدولة ستواصل القيام بمهام الحكومة الرئيسية، كتصريف نفقات الدولة والموظفين والتسيير بصفة عامة". في حين يبقى طرح استثمارات جديدة متوقفة في جزء من أنشطتها، إلى أن يتم التصويت على تنصيب الحكومة وعلى قانون المالية لتنظيم عملها.

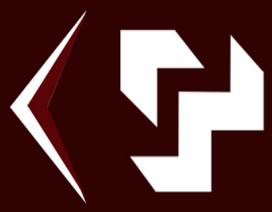
وفي هذا السياق يرى أحد الخبراء، أن تأخر ميلاد الحكومة سيؤثر بشكل جلي على الاقتصاد المغربي خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات، لأن ذهنية رجل الأعمال قائمة على الواقعية الملموسة وليست على التوقعات كالرجل السياسي، وبالتالي فإن غياب مناخ الأعمال وغياب الرؤية الواضحة سيجعلان المستثمرين سواء المغاربة أو الأجانب، يغيرون وجهتهم ما دامت الحكومة التي سيتعاملون معها غير موجودة على أرض الواقع. كما اعتبر ذات الخبير أن ضبابية الشأن السياسي هي العدو الكبير للمستثمرين في أي بلد، مؤكدا أن رجال الأعمال وأصحاب المقاولات يعيشون وضعية انتظارية بسبب الركود في خلق مناصب الشغل، وتأخر الميزانية 2017، محذرا من تداعيات الانحسار السياسي الذي قد يستمر بحسب المؤشرات الموجودة، إذ ستصبح كلفته بملايير الدراهم في مجال الاستثمار، وبالملايين من الدراهم في المداخيل سواء في الصادرات أو الواردات في ظل تغييب معطيات دقيقة في هذا المجال⁽¹⁾.

وهكذا، يتبدى لنا أن للحكومة المقبلة تحديات كبرى على مستوى تحقيق التوازنات الماكرواقتصادية، إذ من شأن استمرار تأخر تشكيل الحكومة أن يؤثر على الوضع الاقتصادي، خاصة وأن للمغرب خيارات إستراتيجية من قبيل جذب الاستثمارات الأجنبية فضلا عن التزاماته مع شركائه الدوليين في

(1) Mohammed BOUDARHAM : futur gouvernement: quelles répercussions du blocage pour le Maroc et les marocains? L'économiste N° Edition: 4949 p 7-8. Publié le 25/12/2016

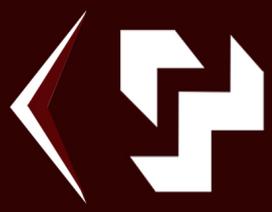
(1) Ghassan Waïl El Karmouni :2017, à la recherche de la confiance, magazine économie entreprises, janvier 2017, p 12-13.

هشام أعناجي: تأخر تشكيل الحكومة يكبد المغرب خسائر اقتصادية، تقرير منشور بتاريخ 2 دجنبر 2016، يمكن الاطلاع عليه على الموقع الإلكتروني <http://www.lakome2.comf> التالي:



الانتخابات التشريعية

إطار اتفاقيات الموقع عليها والتي تهتم جميع المجالات الإستراتيجية، مما يستدعي اتخاذ قرارات تحفيزية على رأسها المصادقة على قانون المالية بهدف توضيح الرؤية للفاعلين الاقتصاديين حول تصور الحكومة لأداء الاقتصاد المغربي، يأخذ بعين الاعتبار المصلحة العليا للبلاد بغية عدم تفويت الفرص التنموية الحقيقية للمغرب.



الانتخابات التشريعية

خلاصة:

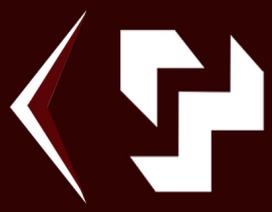
حاولنا في هذه الدراسة رصد مواقف وانطباعات الدول والملاحظين والهيئات الأجنبية الذين تابعوا باهتمام قوي الانتخابات التشريعية لسنة 2016، واجمعوا على المسار النموذجي الديمقراطي الذي مرت فيه هذه الانتخابات، والتي بوأت حزب العدالة والتنمية صدارة المشهد السياسي في المغرب. ورغم أن هذه الانتخابات كانت محطة ناجحة حسب رأي الملاحظين الدوليين ومنابر الإعلام الأجنبية، إلا أنها كانت بمثابة اختبار حقيقي لتحديد مدى تكريس الخيار الديمقراطي وخيار الإصلاح في إطار الاستمرارية كما تم إقرارها بمقتضى دستور 2011.

يتبن لنا من خلال هذه الدراسة على ضوء نتائج الانتخابات التشريعية 2016، تأرجح الخيار الديمقراطي نظرا لتعثر التشكيل الحكومي، إذ حدث تراجع في بناء رهانات الدولة السياسية، وذلك رغم إدراكها أن الأوضاع الداخلية لم تعد تتحمل الجرعات الكبيرة "للتحكم" في نتائج الانتخابات وإعادة توجيهها بما لا يعكس رأي المجتمع، وهو ما اتضح من عدم تمكن الدولة من إيجاد وتوفير البنية القانونية والسياسية التي تتيح لاختيارات المجتمع أن تجد مسارها الطبيعي في بناء التحالفات لتشكيل حكومة جديدة تعكس النتائج المعبر عنها في صناديق الاقتراع.

يظهر لنا أن تأرجح الخيار الديمقراطي في ظل تعثر التشكيل الحكومي، أصبح له تداعيات ليس فقط على مستوى المشهد السياسي الداخلي بل وحتى على مستوى تأثير صورة المغرب ومصداقية مؤسساته أمام المنتظم الدولي، والتي ظلت بعض الأطراف تحرص من خلالها على تسويق فكرة "الاستثناء المغربي" في ظل محيط إقليمي مضطرب، وذلك باعتباره نموذج نجح في إدماج المكون السياسي الإسلامي من خلال مشاركة حزب العدالة والتنمية في العملية الانتخابية.

في عام 2011 والسنوات التي أعقبته وجدت الدولة نفسها إزاء ضرورة التعامل مع الأوضاع المرتبطة بإفرازات الربيع العربي وبرز التيار الإسلامي في المشهد السياسي العربي، إذ حافظت على قدر من التوازن، وعرفت تغييرات بطيئة وحذرة في نظرتها لحزب العدالة والتنمية. حيث أتاحت السنوات الماضية درجة من الاقتراب أزالته عددا من المخاوف المسبقة، لكن الأهم أنها أظهرت بشكل أساسي إمكانية التعايش مع حزب ذو مرجعية إسلامية. وهو ما يفترض أن يمنح رهاناتها في انتخابات 2016 مزيدا من العقلنة، وأن يقلل مخاوفها اتجاه المشهد السياسي بهدف الوصول إلى منطلق أكثر وضوحا في بناء التحالفات المنتجة للحكومة المقبلة.

يبدو أن هناك محدد أساسي في فهم الحقل السياسي المغربي اليوم، مفاده أن لا يسمح لتجربة الإسلاميين ممثلة في حزب العدالة والتنمية بالانتقال لتدبير الشأن العام، لما له من تداعيات كبرى



الانتخابات التشريعية

على توازنات المشهد السياسي والحزبي، لأن هذا الاستثناء يمكن أن يؤسس لمرحلة جديدة في علاقة جزء من الحركة الإسلامية ببنية السلطة، وبالتمكين لخيار إيديولوجي وقيمي من إشاعة منهجه السياسي والفكري والسلوكي.

يتبين لنا من خلال الدراسة أن السياسة بالمغرب لا تخضع لضوابط محددة تستطيع تفسير سلوكيات ومواقف الفاعلين ومجريات الأحداث، وإنما تخضع لمنطق خاص يجد تفسيره خارج الوثيقة الدستورية في التاريخ والمجتمع والثقافة.